مجلة كلية
الدعوة الإسلامية
مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة

العدد
الخامس عشر
1998

1428 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1998 أفرنجي

الجملة الاسمية
دراسة في معاني القرآن
للفرّاء

الدكتور: كاظم إبراهيم كاظم
جامعة الفاتح ـ كلّية الآداب

لقد نال الفرّاء اهتمامي منذ مرحلة الدراسات العليا، ولذا شرعت بقراءة كتابه «معاني القرآن»، وتدوين القضايا التي تستحق دراستها ـ والكتاب كله يستحق ذلك ـ غير أن مشاغل الحياة وصعابها تحول بين المرء وطموحاته، وخاصة العلمية، واستطعت خلال فترة ليست بالقليلة أن أُقدم بعض الموضوعات النحوية من خلال كتابه، وقد نُشرت في مجلات عربية، وجمعتها في كتاب تحت عنوان «النّحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفرّاء» نشرتْه دار عالم الكتب في لبنان (1998).

ونَشْرُ هذا الكتاب شجعني على أن أُواصل المسير، فجاء البحث في

دراسة الجملة الاسمية من خلال القضايا التي نالت اهتمام الفرّاء، وكان أبرزها مجيء المبتدأ من النكرة، ومجيئه من الوصف والمصدر، وقضايا في الخبر، وفي بعض الأساليب في الجملة الاسمية، وفي قضية العامل التي تكاد تشكّل أهمية لما جاء به الفرّاء في العامل في المبتدأ والخبر.

وقبل أن أتناول هذا الموضوع بالتفصيل أحب أن أشير إلى نكتة، وهي أن الفرّاء لم يصرح في إعرابه المبتدأ في كثير من المواضع أنه مبتدأ، وإنما توصلنا إلى ذلك من خلال إعرابه وتصريحه بأن الاسم مرفوع بالخبر، أو بما عاد عليه، أو رفعه على الاستئناف، ومن تقديره للمبتدأ المحذوف أو الخبر المحذوف إلى غير ذلك.

المبتدأُ نكرة

حق المبتدأ أن يكون معرفة، وجاز أن يكون من النكرة بمسوغ؛ لأن الإخبار عن شيءٍ ما من دون أن يُعرف أو يخصص لدى المتلقي لا يجدي نفعاً، ولمّا كان الاسم النكرة المراد الإخبار عنه لم يعرف لدى المتلقي كان هناك ما يدفع إلى تخصيصه بإحدى المسوغات التي تخصص بها النكرة، وإن لم يكن هناك مسوغ، وجب تأخيره. والنحاة المتأخرون حاولوا أن يحصروا تلك المسوغات، فجاءت بين مكثر ومُقلّ حتى زادت على الثلاثين مسوغاً عند بعضهم[1].

والفرّاء يعالج الجملة الاسمية من خلال المعنى الذي يتضمنه النص، وليس من قواعد، ولذا نجده في كثير من المواضع كان يجيز أكثر من إعراب في الجملة الواحدة، وقد يخرج من الرفع إلى النصب أو الجر، أو يجيز في النصب الرفعَ، كل ذلك كان يتوقف على المعنى.

والابتداء بالنكرة يمكن أن يحصر بنقطتين، إحداهما تشمل جواز تقديم المبتدأ النكرة على خبره، والأخرى تشمل قضية تأخير المبتدأ وتقديم الخبر.

---

(1) انظر شرح الكافية للرضي 1/ 231، وشرح ابن عقيل 1/ 215، وشرح الأشموني 1/ 157.

النقطة الأُولى: تقديم المبتدأ النكرة على الخبر:

فقد أَجاز الفرّاء أَن يتقدم المبتدأُ النكرةُ الخبرَ إِذا تقدم المبتدأَ كلامٌ يتعلّق المبتدأُ به، ونص على هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: 1]، قال: (ترفع السورة بإِضمار «هذه سورة أَنزلناها»، ولا ترفعْها براجعِ ذكرها؛ لأَن النكرات لا يبتدأُ بها قبل أَخبارها إِلاَّ أَن يكون ذلك جواباً؛ أَلا ترى أَنك لا تقول: رجلٌ قامَ، إِنما الكلام أَن تقول: قامَ رجلٌ، وقَبُح تقديم النكرة قبل خبرها أَنّها توصل، ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة، فيقال: رجلٌ يقومُ أَعجبُ إِليَّ مِنْ رجلٍ لا يقومُ، فقبح إِذ كنتَ كالمنتظر للخبر بعد الصلة. أَو حَسُنَ في الجواب؛ لأَن القائل يقول: مَنْ في الدارِ؟ فتقول: رجلٌ، وإِنْ قلت: رجلٌ فيها؛ فلا بأس؛ لأَنه كالمرفوع بالرد، لا بالصفة)[2].

فالنص يشير إِلى أَن الفرّاء أَجاز الابتداء بالنكرة، إِذا تقدمها كلام يتعلق بها، ومنع أَن يُبتدأَ بها إِذا لم يتقدمها ذلك، ولذا أَعرب «سورة» خبر لمبتدإٍ محذوف؛ و«أَنزلناها» صفة لها علماً بأَن «أَنزلناها» تضمنت ضميراً يعود على «سورة» ـ وهذا أَحد عوامل الرفع عنده للمبتدأ كما سيأتي بيانه ـ، مما يمكنها أَن تعرب مبتدأً غير أَن الفرّاء منعه؛ لأَن الجملة عنده وقعت وصفاً، ويعلّل الفرّاء هذا الإِعراب بأَن السامع يذهب به المعنى إِلى أَن الجملة وصف، وهذا يدفعه إِلى أَن ينتظر الخبر بعد الصلة التي أَراد بها الوصف، وكأَنه يريد أَن يقول: إِن المعنى لا يتم عند المتلقي بـ«أَنزلناها»، فينتظر الخبر.

ونقول: إِن هذا يمكن أَن يقال إِذا كان الوصف جملة أَو شبه جملة؛ لأَنها تأخذ حكم الجملة إِذا ما وقعت وصفاً.

ومن الشواهد على ما تقدم نذكر قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ... وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ

---

(2) الفرّاء 2/ 243 ـ 244، ونشير إِلى أَن سيبويه منع أَن يبتدأَ بالنكرة في نحو: رجلٌ ذاهبٌ؛ إِلاَّ إِذا خصص؛ لأَن أَصل الابتداء عنده معرفة، انظر الكتاب 1/ 329، وإِلى هذا ذهب المبرد، انظر المقتضب 4/ 127، أَما المسبوق بالنفي فقد أَجازاه، انظر الكتاب 1/ 54، وانظر المقتضب 4/ 127، وانظر إِعراب الآية في إِعراب القرآن للنحاس 2/ 431.

نَقُصُّهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 163 ـ 164]، فقد أجاز الرفع في الآية على قراءة أُبيّ، على أنه ـ رسلٌ ـ مرفوع بما عاد عليه[3]، والذي أجاز ذلك عنده أن «رسلٌ» هم ممن أوحى الله إليهم.

ويدخل في هذا ما يكون المبتدأُ النكرة فيها حاصلاً عن تفريع، وهو مستأنف، نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: 13]، قال: («فئة تقاتل» قرئت بالرفع، وهو وجه الكلام، على معنى: إحداهما تقاتل في سبيل الله، «وأُخرى كافرة»، على الاستئناف، كما قال الشاعر:

فَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ وَرِجْلٌ رَمَىٰ فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ)[4]

فالمبتدأ جاء عن تفريع للمثنى المتقدم في قوله تعالى: «فئتين التقتا»، فهو واحد من اثنين، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [فصلت: 7][5]، واللافت أن ما تقدّم من تفريع يصلح أن يكون جملة كما هو في: «فريق في الجنّة».

وقد يقدّر الخبر، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [الأنعام: 98]، قال: (ورفعها على إضمار الصفة؛ كقولك: رأيتُ رجلين عاقلٌ وأحمقُ، يريد: منهما كذا وكذا)[6]، ومثل هذا كثير.

ونشير إلى أنه أجاز أن يُرفعَ على أنه خبر لمبتدإ محذوف، ومثل له بقول القائل: رأيتُ الناسَ شقيٌّ وسعيدٌ، وتقديره: أحدهما شقي والآخر سعيد[7].

وقد تقع الجملة بين معطوفين مجرورين، على أنها متعلقة بما قبلها،

---

(3) انظر الفرّاء 1/ 295.

(4) انظر الفرّاء 1/ 192، وأجاز سيبويه والأخفش هذا، انظر الكتاب 1/ 432 ـ 433، معاني القرآن للأخفش 195، ونشير إلى أن الفرّاء أجاز في الآية النصب والجر.

(5) انظر الفرّاء 3/ 22.

(6) الفرّاء 1/ 347، وقال بهذا الأخفش، انظر معانيه 282.

(7) انظر الفرّاء 3/ 22.

وذلك في قوله تعالى: ﴿نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ . . .﴾ [الأنعام: 99]، والرفع عند الفرّاء على معنى: ومنَ النخلِ قنوانُه دانيةٌ[8]، فالجملة اسمية، وقد وقعت حالاً للطلع.

النقطة الثانية: تأخير المبتدأ، وتقديم الخبر:

فقد نص الفرّاء على ذلك إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وإن جاء الأخير متقدماً في اللفظ، فهو على نية التأخير، هذا ما وقفنا عليه فيما جاء به في قول الفرزدق:

تَبُوصُ وَكَمْ مِنْ دُونِهَا مِنْ مَفَازَةٍ وَكَمْ أَرْضُ جَذْبٍ دُونَهَا وَلُصُوصُ

قال: (فرفع على نية تقديم الفعل. وإنما جعلت الفعل مقدّماً في النية؛ لأن النكرات لا تَسبق أفاعيلها؛ ألا ترى أنك تقول: ما عندي شيءٌ، ولا تقول: ما شيءٌ عندي)[9]، ويريد بالفعل الخبر: دونها، وعندي.

وإن تقدمتِ المبتدأ همزةُ الاستفهام، والخبرُ جار ومجرور، أو ظرف، فهو لا يختلف عما تقدم بأنه على نية التقديم والتأخير، وقد وقفنا على هذا في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ [النمل: 61]، فقد أجاز أن يرفع «إلَهٌ» بـ«مع»، وجعله على نية تقديم الخبر، أي: أَمَعَ اللّهِ وَيْلَكُم إلهٌ، إذ قدّم الخبر على المبتدأ، وأشار إلى أن الآية تتضمن معنى التعجب، وهو عنده بمنزلة قولهم: أثعلبٌ وَرَجُلٌ يَفِرُّ مِنْهُ[10].

ومن هذا إذا وُصِلَ بواو المعية، وجعل منه قول الشاعر:

الآنَ بَعْدَ لِجاجَتي تَلْحَونَنِي هلا الـتَّقَدُّمُ والقُلُوبُ صِحَاحُ

فقد رفع «التقدم» بالمعنى الذي تضمنته الواو، وهو المعية، وهذا بمنزلة

---

(8) انظر الفرّاء 1/ 347، وانظر هذا الإعراب في إعراب القرآن للنحاس 1/ 569، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 1/ 534 ـ 545.

(9) انظر الفرّاء 1/ 169، وانظر قبحَ تقديم الخبر الكتاب 2/ 127.

(10) انظر الفرّاء 2/ 297 ـ 298، ونشير إلى أنه أجاز رفعه على أنه مردود.

قولهم: الرطبُ والحَرُّ شديدٌ، ويمكن أَن يحمل هذا على قولهم: كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ، غير أَنه ليس في الكلام حذف[11].

والشواهد كثيرة على تأخير المبتدأ النكرة الذي خبره ظرف أَو جار ومجرور، نذكر منها قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ . .﴾ [الأَحزاب: 23][12]، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ﴾ [براءة: 108][13]، وقوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ . .﴾ [البقرة: 7]، فقد نص على أَن «غشاوة» مرفوعة بـ«على»[14].

وهذا ينطبق على المبتدأ النكرة الموصوف أَيضاً، وهو ما ذهب إِليه الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: 22]، فقد رفعها بـ«لهم»، أَو «عندهم»، وهو في هذا لم يقدم المبتدأَ، وتقديره لها: لهم حور عين، أَو: عندهم حور عين[15]، ومنه أَيضاً قوله تعالى: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: 197]، أَي: في الدنيا متاع قليل[16].

أَما الابتداء بالمصدر، فإِنه لم يوجب تأخيره، فقد جاز أَن يتقدم ـ كما سيأتي في المبتدأ من المصدر ـ. ويدخل في هذا المصدر المعرَّف وغير المعرَّف.

يستفاد مما تقدم أَن الفرّاء قد أَجاز الابتداء بالنكرة، وأَنها جاز تقدمها على الخبر إِذا تقدمها كلام تتعلّق به، ولم يكن خبرها ظرفاً أَو جاراً ومجروراً، وإِن كان خبرها ظرفاً أَو جاراً ومجروراً وجب تأخيرها، وتقديم الخبر.

المبتدأُ من المصدر:

ليس هناك ما يمنع عند الفرّاء الابتداء بالمصدر، وأَن يتقدم الخبرَ، سواء

---

(11) انظر الفرّاء 1/ 198، ويرى سيبويه أَن الخبر مضمر، انظر الكتاب 1/ 99 ـ 300، وانظر في هذا شرح المفصل 1/ 17.

(12) انظر الفرّاء 2/ 340.

(13) انظر الفرّاء 1/ 452.

(14) انظر الفرّاء 1/ 13.

(15) انظر الفرّاء 3/ 123.

(16) انظر الفرّاء 1/ 251.

أكان المصدر معرفة أم نكرة، وسواء أكان الخبر ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم غير ذلك، وقد أجازه الفرّاء من دون أن يحد ذلك بقاعدة، وإنما المعنى هو الذي يحكمه، ولذا نجده في مواطن كثيرة نص فيها على أن المصدر مرفوع بما عاد عليه، ويريد به المبتدأ.

ومن المعرفة ما نص عليه في قوله تعالى: ﴿بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ﴾ [الحديد: 12]، فالرفع عنده من وجهين، أحدهما: أن «بشراكم» مرفوع بـ«جنات»، والآخر أنه مرفوع بـ«اليوم»، على معنى: سرورُكم اليومَ[17]. ويستفاد من الإعراب الثاني أنه أخبر عن المصدر بالظرف، كما أجازه في الجار والمجرور، والمصدر نكرة وقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾ [النور: 6]، فقد رفعه، بـ«عليه» المضمرة، أي: عليه أربع شهادات، والمعنى: فعليه أن يشهدَ أربعَ شهادات، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: 178]، أي: فعليه اتباع بالمعروف[18].

ونشير إلى أنه أجاز هذا الإعراب في الآية الأخيرة؛ لأن المعنى عنده يفيد الأمر، و«مَنْ» يفيد العموم، والجملة شرطية، ولذا أجاز في مثله الرفع والنصب، وهو بمنزلة قولهم: مَنْ لَقِيَ العدوَّ فَصَبْراً واحْتِسَاباً، بالنصب، ومن الرفع قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: 95].

وإذا لم يفد هذا المعنى المذكور، أعني العموم، وإن كانت الجملة شرطية، لم يجز إلاّ النصب، كما لو قيل: إذا أخذتَ في عَمَلِكَ فَجِدًّا جِدًّا، وسَيراً سَيْراً. علماً بأن المثال يفيد الأمر، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: 4][19].

---

(17) انظر الفرّاء 3/ 132 ـ 133، ونشير إلى أنه أجاز الرفع في «جنات»، وانظر ما جاء فيه الخبر من الجار والمجرور المصدر نفسه 1/ 109، هذا وإن سيبويه، قد أجاز الابتداء بالمصدر سواء أكان معرفة أم نكرة، انظر الكتاب 1/ 330 ـ 334.

(18) انظر الفرّاء 2/ 249، ونشير إلى أنه أجاز رفعها بـ«شهادة».

(19) انظر الفرّاء 1/ 109، وانظر المصدر نفسه 1/ 112، ونشير إلى أنه أجاز في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ معنى: ما هو إلاّ صبرٌ جميلٌ، انظر 2/ 53، وانظر الكتاب فقد منع هذا الإعراب من دون حصر، وتقديره: الأمرُ صبرٌ جميلٌ، انظر الكتاب 1/ 321.

وقد يفيد المعنى الأَمر، ولم يتضمن معنى الشرط، فقد أَجاز فيه الرفع أَيضاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: 196][20]. وقد يفسر جواز ذلك عنده؛ لأَن المعنى يفيد العموم أَيضاً، وأَن الحكم لم يكن مقصوراً على أَحد بعينه، وإِنما هو شامل، وأَجاز هذا في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمّد: 4]، ـ لو قُرئت رفعاً ـ؛ لأَنها تفيد العموم، ونشير إِلى أن النصب عنده أَفضل إِذا أفاد الأمر[21].

كما أَجاز أَن يقع المصدر مبتدأً إِذا أَفاد الدعاء، وهذا ما نص عليه في أَكثر من موضع، نذكر منها قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ﴾ [الصافات: 78]، فقد نص على أَن «سلام» مرفوع بـ«على»[22]، ويفهم هذا أَيضاً مما جاء به في قوله تعالى: ﴿فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾ [الواقعة: 91][23].

والذي يجدر الالتفات إِليه هو أَن الفرّاء لم يمنع تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وإِن كان الخبر ظرفاً، أَو جاراً، ومجروراً. كما أَسلفنا، وتفسير ذلك هو أَن المبتدأَ واقع مما يعمل عمل الفعل. وليس لذلك ما يمنع تقديمه.

ونخلص مما تقدم إِلى أَن المصدر جاز أَن يقع مبتدأً إِذا أَفاد العموم، سواء أَكان في أُسلوب شرط، أَم يفيد الأمر، أَم بعد «إِمَّا» التي تفيد التفصيل أَو غير ذلك.

ونشير هنا إِلى أَن الفرّاء كان يرجح الرفع في المصدر على النصب، وقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾ [الرعد: 29]، قال: (والرفع في الأَسماء الموضوعة أَجود من النصب)[24]، هذا إِذا لم يفد الأمر كما تقدم.

---

(20) انظر الفرّاء 1/ 109، والمصدر نفسه 3/ 57، وانظر إِعراب القرآن للنحاس 1/ 244.

(21) انظر الفرّاء 2/ 185 ـ 186، وانظر المصدر نفسه 1/ 188.

(22) انظر الفرّاء 2/ 387 ـ 388.

(23) انظر الفرّاء 3/ 131.

(24) انظر الفرّاء 2/ 63، ونشير إِلى أَن سيبويه رجح الرفع على النصب في المصدر إِذا كان معرفة في نحو: الحمدُ لله، وأَشار إِلى أَن المصدر النكرة يعامل معاملة المعرفة، انظر الكتاب 1/ 328، 1/ 330، هذا وإِن الرضي قد علل رفع المصدر بأَنَّ حقه أَن يكون منصوباً؛ لأَنه نائب عن =

والمبتدأُ من المصدر جاز أَن يخبر عنه بالمصدر، وهذا ما سنقف عليه في قضايا الخبر.

المبتدأُ من الوصف:

ليس بين أَيدينا ما يشير إِلى جواز الابتداء بالوصف سوى ما وقفنا عليه فيما جاء به الفرّاء في إِعراب «سواء» في بعض الآيات القرآنية، فقد أَجاز أَن تَرفعَ «سواءٌ» ما بعدها، وهذا ما وقفنا عليه في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ﴾ [الرعد: 10]، فقد نص على أَن موضع «مَنْ» الأُولى والثانية هو الرفع بـ«سواء»، وبذا يكون قد أَجاز الرفع بها من دون أَن يتقدمها نفي أَو استفهام، وإِن تقدمها نفي في نحو: ما قائمٌ زيدٌ، فقد نص على أَنهما فعل واسمه، وهما مرفوعان ولم يصرح بما يفيد أَنه مبتدأ من الوصف[25]. وربما أَراد بهما خبراً مقدماً، ومبتدأ مؤخراً؛ لأَن الكلام هنا في منعه دخول الباء الجارة على خبر «ما» المشبهة بـ«ليس» إِذا تقدم خبرها على اسمها.

وقد يكون هذا القول محصوراً بـ«سواء»؛ لأَنه نص في مكان آخر على أَن «سواء» مما يستأنف بها الكلام، إِذا تقدمها ما تتعلّق به في المعنى. وهذا ما وقفنا عليه في قوله تعالى: ﴿... سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: 25]، على قراءة الرفع، قال: (ومن شأن العرب أَن يستأنفوا بـ«سواء»، إِذا جاءت بعد حرف قد تمَّ به الكلام، فيقولون: مررتُ برجلٍ سواءٌ عندَه الخيرُ والشرُّ... وإِنما اختاروا الرفع؛ لأَن «سواء» في مذهب الواحد، كأَنك قلت: مررتُ على رجلٍ واحدٌ عندَهُ الخيرُ والشرُّ)[26].

= الفعل، انظر شرح الكافية 1/ 236، وذكر القرطبي جواز رفعه على الابتداء؛ لأَن فيه معنى الدعاء، انظر تفسير القرطبي 2/ 8، وانظر القضايا النحوية في تفسير القرطبي 86.

(25) انظر الفرّاء 2/ 59 ـ 60، ونشير إِلى أَنه صرح بأَن «من» الثانية مرفوعة بـ«سواء» وهذا يعني أَنه أَجاز أَن يرفع الفعل فاعلين، وانظر المصدر نفسه 2/ 43.

(26) انظر الفرّاء 2/ 222، ونشير إِلى أَن القرطبي نَسبَ إِلى المبرد أَنه أَجاز أَن تعرب «سواء» مبتدأً، ووافقه، انظر تفسير القرطبي 17/ 64، وهذا إِعراب النحاس، انظر كتابه إِعراب القرآن 3/ 251، وانظر في هذا القضايا النحوية في تفسير القرطبي 88.

فجملة «سواءٌ عندَهُ الخيرُ والشرُّ» في محل رفع صفة للرجل. وإعرابه هذا بمنزلة إعراب قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6]، إذ جاز أن تعرب «سواء» مبتدأ، ما بعده خبره[27].

وهناك نص يتضمن جواز رفع اسم الفاعل المسبوق باستفهام، ومنع نصبه، وليس فيه ما يشعر بأنَّه من باب المبتدأ، ذكره من خلال منعه الرفع في «قادرين» في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: 4]، نقف عليه لتتضح الرؤيا، قال: (. . .يريد: بلى نقوى قادرين. . . وقول الناس: بلى نقدر، فلما صرفت إلى «قادرين» نصبت ـ خطأ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من «يفعل» إلى «فاعل»، ألا ترى أنك تقول: أتقوم إلينا؛ فإن حولتها إلى فاعل، قلت: أقائمٌ، وكان خطأ أن تقول: أقائماً أنتَ إلينا؟ وقد كانوا يحتجون بقول الفرزدق:

على قَسَمٍ لا أَشْتِمُ الدَّهرَ مُسْلِماً وَلا خَارِجاً مِنْ فيَّ زورُ كلامِ)[28]

تُظهر أهمية النص المتقدم أن الفرّاء أجاز الرفع في «قادرين» على أنه محول من جملة فعلية فعلها مضارع، ولم يصرح بأنه مرفوع على أنه مبتدأ من وصف، ويمكن أن يستفاد من هذا النص وما تقدمه أنه ليس هناك ما يعرف بالمبتدأ من الوصف عنده، وإن ما جاء من اسم الفاعل، فهو محوَّل عن جملة فعلية، فعلها مضارع.

وهناك قضية يمكن أن يشار إليها، وهي جواز خروج المبتدأ من الابتداء، ونصبه على المفعولية، وقد أجازه الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: 136]، فقد أجاز نصب «قدره» على نية تقدير الفعل أي: ليعط الموسعُ قدرَه[29].

كما أجاز في المنصوب قطعه عما قبله، ورفعه على المبتدأ والخبر، وهو

---

(27) انظر الآية في إعراب القرآن للنحاس 1/ 135، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 1/ 21، وانظر الفرّاء 1/ 153.

(28) الفرّاء 3/ 208، وانظر في هذا الكتاب 1/ 346، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 553.

(29) انظر الفرّاء 1/ 153.

ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: 64]، فقد أجاز رفع «صالحاً»[30]، ونشير إلى أنه قد أجاز ذلك كثيراً في المفعول على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وهذا ما سنقف عليه بعداً.

بقي شيء أود الوقوف عليه في المبتدأ، وهو أن المبتدأ من الضمير المنفصل قد يتكرر كما هو في نحو: أنتَ أنتَ فعلتَ، فقد منع الفراء أن يعرب «أنتَ» الثانية توكيداً للأُولى من دون فصل بينهما؛ لأن لفظهما واحد، والعرب لا تجمع بين اسمين قد كُنِّي عنهما، ليس بينهما شيء، منه قوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [لقمان: 4]، وهذا مقصور على المبتدأ؛ لأنه أجازه في الفاعل والمفعول والمجرور[31].

قضايا في الخبر:

إن اجتهاد الفرّاء في فهم النص أذهبه إلى أن يرى أكثر من وجه في إعراب الخبر، فقد أجاز تعدد الخبر وقطعه ونصبه على الحال، وعدم مطابقته المبتدأ وإضماره أو إضمار المبتدأ، إلى غير ذلك من القضايا التي جاءت في الخبر، وسنحاول الوقوف على أبرزها مما تفيد البحث.

ومن تلك القضايا جواز تعدد الخبر، والخبر الأول جملة والثاني مفرد في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، فقد أجاز أن يعرب «لا ريب فيه» خبراً، و«هُدًى» خبراً ثانياً، قال: (وإن جعلت «لا ريب فيه» خبره، رفعت أيضاً «هدى» تجعله تابعاً لموضع «لا ريب فيه»)[32].

كما أجاز أن يفصل بين الخبرين المفردين بالجملة على أنها صفة للخبر الأول، في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام 92، 155]، وتقديره:

---

(30) انظر الفرّاء 1/ 383.

(31) انظر الفرّاء 2/ 45، ونشير إلى أنه صرح بأن «أنتَ» الثانية تكرير للأولى، وقد يريد بهذا أنها زائدة تفيد التوكيد، انظر معانيه 2/ 234، ونشير إلى أن سيبويه قد أجاز في «أنتَ أنتَ» أن يعربا مبتدأ وخبراً، انظر الكتاب 1/ 381 ـ 382.

(32) انظر الفرّاء 1/ 11.

وهذا كتاب، وهذا مبارك[33]، كما أجاز أن يفصل بالحال، وبالمفعول لأجله من المصدر المؤول، في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: 14][34]، أي: هذا كتاب.. وبشرى.

وأجاز أن يفصل بين المبتدأ والخبر المتعدد بجملة قد اقترنت بالفاء، غير متضمنة معنى الشرط، وهذا ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [ص: 57][35].

ومن هذه القضايا أن الفرّاء أجاز في الخبر الثاني أن يرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف شرط ذلك أن يتم الكلام الذي تقدم، وهذا ما أجازه في الآية المتقدمة ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ . . .﴾[36].

توحيد الخبر:

لقد نص الفرّاء على توحيد الخبر إذا كان من مصدر أو من صيغة «أفعل» التفضيل، وفي الأخير يتوقف على المضاف إليه، كما أجاز في غيره توحيده وعدمه، وهذا يدفعنا إلى تناول الإخبار بالمصدر، ومن ثمّ نعرض إلى غيره.

أما الإخبار بالمصدر، فقد أجاز أن يقع بالمصدر الصريح والمصدر المؤول، وذكر في الأول جواز أن يخبر به عن الضمير، وقد نصّ عليه الفرّاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: 84]، فقد أجاز رفع «الحقُّ» في الأولى على أنها خبر لمبتدإ محذوف تقديره: فهو الحقُّ، كما ذكر عن ابن عباس أنه قال: فأنا الحقُّ، وأقول الحقَّ[37].

وألزم في الخبر أن يلازم الإفراد والتذكير إن كان ذلك من المصدر، وقد نص عليه في أكثر من موضع منها قوله: (العرب تقول: نحن منك البراء

---

(33) انظر الفرّاء 1/ 11، وانظر المصدر نفسه 1/ 380.

(34) انظر الفرّاء 3/ 51.

(35) انظر الفرّاء 2/ 410.

(36) انظر الفرّاء 3/ 51.

(37) انظر الفرّاء 2/ 412.

والخلا، والواحد والاثنان والجميع من المؤنّث والمذكر يقال فيه: براء؛ لأنه مصدر. . .)[38].

أما مجيئه من المصدر المؤول فقد أجاز الفرّاء في أن تكون «ما» المصدرية خبراً لمبتدأ محذوف، كما أجازه في «أنَّ» المفتوحة الهمزة، ومن الأول ما نص عليه في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ . . .﴾ [يس: 52]، فقد أجاز الوقف على «هذا»، وأعرب «ما» مصدرية في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: بَعْثُكُم وَعْدُ الرَّحمنِ[39]، ومن الثاني ما نص عليه في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ [مريم: 36]، فقد أجاز فتح همزة «أنَّ» على أنَّها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقدير: ذلك أنَّ الله ربي. . .، وهذا يعلل فتح همزتها كما أجاز أن يكون في محل خفض بـ«على» المحذوفة[40].

أما توحيد الخبر في صيغة «أفعل» إذا ما أُضيفت إلى ما اشتق من فعل، فقد ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ . .﴾ [البقرة: 41] قال: (فوحد الكافر، وقبلَه جمعٌ، وذلك من كلام العرب فصيحٌ جيدٌ في الاسم إذا كان مشتقًّا من فعل، مثل الفاعل والمفعول؛ يراد به: ولا تكونوا أولَ مَن يكفر، فتحذف «مَنْ» ويقوم الفعل مقامها، فيؤدِّي الفعلُ عن مثل ما أَدَّتْ «مَنْ» عنه من التأنيث والجمع، وهو في اللّفظ توحيد. ولا يجوز في مثله من الكلام أن تقول: أنتم أفضلُ رجلٍ، ولا أنتما خيرُ رجلٍ؛ لأن الرجل يُثنى ويُجمع ويفرد، فيعرف واحدُه من جمعه، والقائم قد يكون لشيء ولِمَنْ فيؤدّي عنهما، وهو موحَّد؛ ألا

---

(38) انظر الفرّاء 3/ 30، والمصدر نفسه، 2/ 424، 1/ 33، ونشير إلى أن الأخفش أجاز الإخبار بالمصدر في نحو «هم قوم رضى. . . . .» انظر معانيه 391، وأجاز سيبويه أن يقع المصدر المنصوب محل الخبر على أنه مصدر نائب عن فعله في نحو: ما زيدٌ إلاَّ سيرا، انظر الكتاب 1/ 335، وأجاز المبرد أن يقع المصدر المرفوع محل الخبر على نية حذف المضاف في نحو: زيدٌ سيرٌ، على تقدير: زيدٌ صاحبُ سيرٍ، انظر المقتضب 3/ 230.

(39) انظر الفرّاء 2/ 380، وانظر هذا الإعراب في إعراب القرآن للنحاس 2/ 728، والتبيان للعكبري 2/ 1084.

(40) انظر الفرّاء 2/ 168، وذكر النحاس أن الخليل وسيبويه قدراها: لأنَّ. . ، انظر إعراب القرآن 1/ 316.

ترى أنك قد تقول: الجيش مقبلٌ والجُند منهزمٌ، فتوحِّد الفعل لتوحيده، فإذا صرت إلى الأسماء قلت: الجيش رجالٌ، والجند رجالٌ؛ ففي هذا تبيان؛ وقد قال الشاعر:

وَإِذا هُـمُ طَـعِـمُـوا فَـألأَمُ طَـاعِـم ... وإِذا هُـمُ جَـاعُـوا فَـشَـرُّ جِـيـاعِ

فجمعه وتوحيده جائز حسن)[41].

فقول الفرّاء يشير إلى أن المضاف إليه «أفضل» إذا كان مشتقاً فلا يثنى ولا يجمع ذلك المشتق، وإنما يلازم حالاً واحدة، وفي غيره يثنى ويجمع، وأشار في هذا إلى الإخبار بالمصدر الذي تقدم الكلام فيه بأنه يلازم الإفراد كما هو في: الجيش مقبلٌ.

ومما أجاز توحيده وعدمه في غير المصدر قوله: (... ثم قال: «هم العدو» ولم يقل: هم الأعداء، وكل ذلك صواب)[42]، كما أجازه في اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: 4]؛ وجاز ذلك عنده؛ لأنه في مذهب الجمع، وهو كثير في القرآن يؤدي معنى الواحد معنى الجمع[43].

كما أجاز في «قليل وكثير»، وفي «واحد» أن يقال: عصبةٌ قليلةٌ وقليلون، وكثيرة، وكثيرون، لأن القلة والكثرة تدخلهم في معنى الجمع، وكذا: أنتم حيٌّ واحدٌ وواحدون؛ لأنهما بمعنى واحد، وجعل منه قول الكميت:

فَـردَّ قَـواصِـيَ الأَحـيَـاء مِـنْـهُـم ... فَـقَـد رَجَـعُـوا كَـحَـيٍّ وَاحِـدِيـنَـا[44]

كما أجازه في المفردة التي تتضمن معنى الجمل مثل كلمة «طريقة»؛ لأنها تتضمن معنى «الأشراف»، قال: (والعرب تقول للقوم: هؤلاء طريقةُ قومهم. وطرائقُ قومهم: أشرافهم)[45].

---

(41) انظر الفرّاء 1/ 32 ـ 33.

(42) انظر الفرّاء 3/ 159.

(43) انظر الفرّاء 3/ 167، وانظر هذا المعنى في إعراب النحاس 1/ 462.

(44) انظر الفرّاء 2/ 280.

(45) انظر الفرّاء 2/ 185.

ونشير إلى أنه أجاز ذلك في اسم الفاعل إذا كان متفرعاً، وسيأتي الكلام فيه في جواز رفع المفعول على الابتداء. في نحو: رأيتُ القوم قائماً وقاعداً. . . .

كما أجاز ذلك في المبتدأ من المؤنث، وخبره جملة فعلية فاعلها مؤنث في نحو: النساءُ قد ذَهَبَتْ، وذَهَبْنَ[46] ومنعه في نحو: الاثنتان قام، وتفسير ذلك أنه جاز أن يعود على النساء ضمير المفرد للمؤنث، وضمير جماعة الإناث.

كما أجاز أن يكون المبتدأُ والخبر مصدرين في قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام: 77]، فقد نص على رفع «قَولُهُ» بـ«الحقُّ»[47]، وجاز أيضاً أن يكون خبر المصدر مصدراً مؤولاً من «أنْ» والفعل كما هو في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ . .﴾ [المائدة: 33]، فقد ذكر الفرّاء أن «أنْ» في موضع رفع[48].

قطع الخبر ونصبه على الحال أو على المفعولية:

ومما جاء في الخبر أن الفرّاء أجاز قطعه، ونصبه على الحال، وقد وقفنا على هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، فقد أجاز نصب «هُدًى» على أنها حال، وعلّل هذا بأن «هُدًى» نكرة اتصلت بمعرفة قد تمَّ خبرها، وهي مثل قوله تعالى: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هودُ 72][49].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ . . . مُّقْتَدُونَ﴾

---

(46) انظر الفرّاء 1/ 460، وانظر المصدر نفسه 2/ 143، ونشير إلى أنّ منعه في نحو الاثنتان قام، يفيد أنه لا يجيز تقديم الفاعل على الفعل.

(47) انظر الفرّاء 1/ 340.

(48) انظر الفرّاء 1/ 306، وانظر هذا الإعراب في إعراب القرآن للنحاس 1/ 495، والتبيان للعكبري 1/ 434، ونشير إلى أن بعض النحويين ذهب إلى أن الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، منهم سيبويه والأخفش والمبرد، انظر الكتاب 2/ 83 ـ 84، ومعاني القرآن للأخفش 235 ـ 236، والمقتضب 4/ 304 ـ 305، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 102.

(49) انظر الفرّاء 1/ 12.

[الزخرف: 22 ـ 23]، فقد أجاز قطع «مهتدون» و«مقتدون» ونصبهما على الحال؛ لأن ما قبلهما يصلح أن يكون خبراً، قال: (رُفعتا، ولو كانتا نصباً لجاز ذلك؛ لأن الوقوف يحسن دونهما، فتقول: للرجل: قدمتَ، ونحنُ بالأثر متبعين ومتبعون)[50].

أما نصبه على المفعولية فقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: 136]، فقد أجاز نصب «قَدرُهُ» على المفعولية، وتقديره: ليُعطِ الموسعُ قدرَهُ[51].

قطع المنصوب ورفعه على الخبر:

ونشير هنا إلى أن الفرّاء كان يجيز رفع المنصوب على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو أنه مرفوع على الاستئناف أو الائتناف، وشواهده كثيرة، وقد جعل ذلك مطرداً إذا كان الفعل متعدياً مصحوباً بالحال التي ليست مشروطة، قال: (وكل فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل ينصب على الحال الذي ليس بشرط، ففيه الرفع على الابتداء، والنصب على الاتصال بما قبله؛ من ذلك: رأيتُ القومَ قائماً وقاعداً، وقائمٌ وقاعدٌ؛ لأنك نويتَ بالنصب القطع، والاستئناف في القطع أحسن)[52]، أي: وسواءٌ أكانوا قائمين أم قاعدين، ويشير النص إلى أن الفرّاء يميل إلى استئناف الحال على أنها خبر لمبتدأ محذوف. ونشير إلى أن هذا لا يجوز في الحال المشروطة مثل: أكرم الجند ظافراً ومنتصراً على أعدائه، واضرب أخاك ظالماً أو مسيئاً؛ لأنه على معنى: إن ظفروا وانتصروا، وإن ظلم وأساء.

كما أجازه في «ظنَّ» وما يفيد معناها، في نحو: أظنُّ القوم قياماً وقعوداً وقيامٌ وقعودٌ، وقائماً وقاعداً، وقائمٌ وقاعدٌ؛ لأن الواحد هنا يفيد معنى الجمع[53].

---

(50) انظر الفرّاء 3/ 30، وانظر المصدر نفسه 2/ 280، 3/ 216، وانظر إعراب القرآن للنحاس 3/ 85.

(51) انظر الفرّاء 1/ 153.

(52) انظر الفرّاء 1/ 183.

(53) انظر الفرّاء 1/ 193.

كما أنه أجاز رفع التمييز في قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا . .﴾ [آل عمران: 91]، «ذَهَبٌ»، ونشير إلى أن التمييز إذا كان مفرداً في نحو: عندي عشرون رجلاً، فإنه جاز عند الفرّاء أن يجمع ويرفع، فيقال: «عشرون رجال»[54].

وقد يكون هناك أكثر من وجه، فقد أجاز الفرّاء الرفع على الاستئناف، والنصب على الحال، والجر اتباعاً لما تقدم، فيما كان حاصلاً من تفريع في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: 13]، فقد أجاز الجر برد «فئة . . . وأخرى» على «فِئَتَينِ»، والنصب على الحال، على تقدير: التقتا مختلفتين، وجعل منه قول الشاعر:

فَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ وَرِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

فقد أجاز في «رِجْلٌ. . . ورِجْلٌ» الرفع على الاستئناف، والخفض بردهما على «رجلين»، وجعل من هذا قول الآخر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَينِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَفْعَل

فقد أجاز في «شامتٌ. . . وآخرُ» الرفع على الاستئناف، أي: بعضٌ شامتٌ وبعضٌ غير شامتٍ، والنصب على التبعية لما تقدم، وجعل منه قول الآخر:

حَتَّى إِذَا مَا اسْتَقَلَّ النَّجْمُ في غَلَس وَغُدِرَ الْبَقْلُ مَلْوِيٌّ وَمَحْصُود

أي: بعضه ملويٌّ وبعضه محصود، وأجاز نصبه على الحال[55].

يستفاد من هذا كله أن الفرّاء كان يجيز أن يعرب ما كان عن تفريع مبتدأ وخبراً إذا تم الكلام به، كما هو في «فئة تقاتل. . .»، وإذا لم يتم الكلام به أعربه خبراً لمبتدأ محذوف، أو نصبه على الحال، أو يعربه تابعاً لما قبله إذا طابقه في الإعراب. ونشير إلى أن هذا ليس مقصوراً على ما تقدم، وإنما أجازه في مفعول «ظَنَّ».

---

(54) انظر الفرّاء 1/ 226، والمصدر نفسه 1/ 342.

(55) انظر الفرّاء 1/ 192 ـ 193، وانظر في هذا الكتاب 1/ 71، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 10 ـ 11.

دخول الفاء على خبر المبتدأ:

لقد نص الفرّاء على دخول الفاء على خبر المبتدأ أو خبر «إنَّ» إذا كان المبتدأُ مما يفيد العموم أو كان يوصف بما يفيد العموم، وعندها تفيد الشرط، سواء أكان الخبر جملة أم مفرداً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: 8]، قال: (أدخلت العرب الفاء في خبر «إنَّ»؛ لأنها وقعت على «الذي»، و«الذي» حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل: مَنْ، والذي، وإلقاؤهما صواب، وهي في قراءة عبد اللّه: «إن الموتَ الذي تفرُّون منه ملاقيكم» ومَن أدخل الفاء ذهب بـ«الذي» إلى تأويل الجزاء، إذا احتاجت إلى أن توصل، ومَن ألقى الفاء فهو على القياس؛ لأنك تقول: إن أخاك قائم، ولا تقول: إن أخاك فقائم، ولو قلت: إن ضاربك فظالم كان جائزاً؛ لأن تأويل: إن ضاربك، كقولك: إن مَن يضربُك فظالم، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء، فأدخل له الفاء)[56].

والنص يشير إلى أن معنى العموم غير مقصور على الأسماء الموصولة، وإنما هو جائز في غيره إذا تضمن معنى الجزاء من غير أداة شرط.

وهناك آية تضمنت الجملة الاسمية، والمبتدأُ فيها اسم موصول لم يقترن خبره بالفاء، وهي قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: 81]، وقد تعرض الفرّاء إلى تعريف النكرة إذا وقعت في جواب الاستفهام، وقولهم: أهذا سحرٌ؟ وجوابه: بل ما جئتُم به السحرُ[57].

وأجاز الفرّاء دخول الفاء في غير ما تقدم مما ليس يفيد معنى الشرط، وهو

---

(56) انظر الفرّاء 3/ 156 ـ 157، ونشير إلى أن الفرّاء قد أجاز في مثل قوله تعالى: ﴿الزاني والزانية..﴾ الرفع والنصب، انظر معانيه 1/ 431 ـ 432، وانظر في دخول الفاء على الخبر إذا تضمنت الجملة معنى الشرط، الكتاب 1/ 138 ـ 140، والمقتضب 3/ 195 ـ 196، وشرح المفصل 1/ 99 ـ 100، وشرح الكافية 1/ 267 ـ 270، وتفسير القرطبي 12/ 16، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 108.

(57) انظر الفرّاء 1/ 475 وانظر النحو الكوفي 135.

ما نص عليه في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾، فقد رفع «ذلكم» بالضمير العائد في «فَذُوقوه»[58].

دخول اللام على المبتدأ والخبر:

لقد أَجاز الفرّاء دخول لام الابتداء على المبتدأ كما أَجاز دخولها على الخبر، وقد أَشار إِلى ذلك من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: 13]، قال: (فجاء التفسير: يدعو مَن ضَرّه أَقربُ مِن نفعه، وقد حالتْ اللام بينهما، . . . ، فَنَرى أَن جواز ذلك؛ لأَن «مَنْ» حرف لا يتبيَّن فيه الإِعراب فأُجيز الاعتراض باللام دون الاسم؛ إِذ لم يتبيَّن فيه الإِعراب، وذُكر عن العرب أَنهم قالوا: عندي لَمَا غيرُه خيرٌ منه، فحالوا باللام دون الرافع، وموقع اللام ينبغي أَن يكون في «ضَرُّه» وفي قولك: عندي مَا لَغَيرُه خيرٌ منه. . . ، وقد يكون قوله: «ذلك هو الضلال البعيدُ يدعو، فتجعل «يدعو» من صلة «الضلال البعيد»، وتضمر في «يدعو» الهاء، ثمَّ تستأنف الكلام باللام، فتقول: لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئسَ المولَى، كقولك في مذهب الجزاء: لَمَا فَعلتَ لهو خيرٌ لك، وهو وجه قويٌّ في العربية)[59].

فالفراء أَجاز دخول اللام على الخبر إِذا كان مبنياً لا تظهر عليه حركة الإِعراب، سواء أَكان المبني مفعولاً أَم مبتدأً أَم خبراً، والمثال الأَخير «لَمَا فعلت لَهُو خيرٌ لكَ»، يُظهر أَن الفراء قد أَجاز دخول اللام على أَداة الشرط «ما» التي هي مبتدأٌ، وعلى جواب الشرط «لهو خير لك»، وجاز ذلك عنده؛ لأَن «ما» و«هو» مما لا تظهر عليهما الحركة الإِعرابية؛ لأَنهما مبنيان.

إِضمار المبتدأ أَو الخبر:

ومن قضايا المبتدأ والخبر جواز إِضمار المبتدأ أَو الخبر، وقد تقدمت على ذلك شواهد، ونشير هنا إِلى أَنه ذهب إِلى إِضمار المبتدأ إِذا لم يتقدم كلام

(58) انظر الفرّاء 1/ 405، وانظر المصدر نفسه 1/ 260، 2/ 244، 2/ 424، 3/ 22.

(59) انظر الفرّاء 2/ 217، وانظر في هذا إِعراب القرآن للنحاس 2/ 392 ـ 393.

بأَن يُرفع الاسم على الاستئناف، وبعد القول إذا كان الاسم بعده مرفوعاً منه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: 22]، والمعنى: هم ثلاثة(60).

إعراب فواتح السور:

لقد أَجاز الفرّاء رفع أَحرف الهجاء في فواتح السور على المبتدأ والخبر، وقد نصّ عليه في قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: 1]، قال: (رفعت الكتاب بالهجاء الذي قبله، كأَنك قلت: حروف الهجاء هذا القرآن...)(61).

أَساليب تتعلّق بالجملة الاسمية:

هناك مجموعة أَساليب يمكن أَن تعالج ضمن موضوعات الجملة الاسمية، نتناولها منفردة، وهي:

أَولاً: لغة أَكلوني البراغيث:

هناك آيات تضمنت هذه اللغة، والفرّاء وقف عندها، وأَجاز أَكثر من وجه في إِعرابها، منها قوله تعالى: ﴿...ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ [المائدة: 71]، فقد رفع «كثيرٌ» من ثلاثة أَوجه، أَحدها أَن يكون الفعل على نية التكرير، بمعنى أَن «كثير» بدل من الضمير: وتقديره: عَمِي وصمَّ كثيرٌ منهم، والثاني أَنه أَعرب «كثير» فاعلاً للفعلين، وجعل منه قول الشاعر:

يَلُومُونَني في اشْتِرَائِي النَّخِيـ ـلَ أَهْلِي فَكُلُّهم أَلُومُ

وبذا يكون قد أَجاز أَن يلحق الفعل بعلامة تدل على الفعل، ويعرب «كثير» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «ذلك كثيرٌ». ونشير إِلى أَنه أَجاز النصب على

---

(60) انظر الفرّاء 1/ 370، وانظر فيما أَجاز فيه الفرّاء إِضمار المبتدأ أَو الخبر 1/ 38، 1/ 188، 1/ 196، 1/ 251، 1/ 302 ـ 303، 1/ 405، 1/ 339، 2/ 358، 2/ 372، 2/ 380، 2/ 413، 3/ 13، 3/ 30، 3/ 57، 3/ 83، 3/ 121، 3/ 123، 3/ 124، والشواهد على ذلك كثيرة.

(61) انظر الفرّاء 2/ 3، وانظر 3/ 257 ـ 259، وانظر تفسير القرطبي 1/ 156، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 104 ـ 106.

المصدرية[62]. من كل هذا نقول: إن الفرّاء لم يعرب «عموا وصمُّوا» خبراً مقدماً على المبتدأ.

ثانياً: حَسْبُكَ اللَّهُ:

حق هذا الأُسلوب أَن يلحق فيما قدمناه في المصدر، وأَفردناه؛ لأَنه أُسلوب متمثل بنفسه، وقد جاء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الأنفال: 64]، فقد أَعرب الفرّاء الكاف في موضع جرٍّ، ورفعَ لفظ الجلالة من دون أَن يصرح بوجه الرفع، ونص على أَنَّ «مَنْ» في موضع نصب، وتفسيره: يكفيك اللَّهُ وأَخاكَ، وقلّل من النصب في مثل هذا، وأَكثره أَن يقال: حسبُكَ وحَسْبُ أَخيك، ونصَّ على أَنَّ في «حَسْبُكَ» معنى الفعل[63]، ولذا نصب «أَخاكَ»؛ لأَنَّه ردَّه على محل الكاف قبل الإِضافة، ونشير إِلى أَن إِضافة «حَسْبُ» إِلى الكاف من إِضافة المصدر إِلى مفعوله، وهو بمنزلة قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ . . .﴾ [العنكبوت: 33] كلُّ هذا يفيد بأَن الفرّاء أَنزل هذا التركيب منزلة الجملة الفعلية، ولم يعربه من باب المبتدأ والخبر، وهذا يذكرنا بما قدمناه في المبتدأ من الوصف.

بقي أَن نشير إِلى أَنَّ الفرق بين ما تقدم في المصدر وهذا النمط أَن المصدر يخبر عنه، أَما «حسبُكَ» فإِنه أُنزل منزلة الجملة الفعلية، فلم يخبر عن المصدر، وإِنما أُخبر به، ولفظ الجلالة فاعل لـ«حَسْبُكَ».

ثالثاً: ما لك . . .

لقد منح الفرّاء هذا الأُسلوب معنيين، أَحدهما أَنه يفيد الاستفهام، وجعل منه «مَا بَالُكَ» و«مَا شَأْنُكَ»، ويرى النصب في الاسم الواقع بعدها، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: 88] والرفع إِذا كان فعلاً مضارعاً، وجعل منه قول الشاعر:

---

(62) انظر الفرّاء 1/ 316 ـ 317، وانظر في هذه اللغة الكتاب 1/ 19، والمصدر نفسه 2/ 315 ـ 316، والأُصول في النحو لابن السراج 1/ 71، وإِعراب القرآن للنحاس، 1/ 359، 1/ 385 ـ 389، وتفسير القرطبي 4/ 176، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 220 ـ 221.

(63) انظر الفرّاء 1/ 417.

وَمَا لَكِ تَرْغِينَ وَلا تَرْغُو الخَلِفْ[64]

ويُعرب كلٌّ من الاسم المنصوب والفعل المرفوع حالاً، والخلفة هي التي في بطنها ولدها.

أما المعنى الآخر فإنه يفيد معنى المنع، وجعل منه قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: 32][65]، والذي يفرق بين الأُسلوبين دخول «أَنْ».

وأَشار الفرّاء إلى قول الكسائي في المعنى الأَخير بأَنه يرى إِضمار «في»، وهو بمنزلة: مَا لَكُم في ألاَّ تُقاتِلُوا، ومنعه الفرّاء؛ لأَنه لا يقال: ما لَكَ أَنْ قُمْتَ، أَي: مَا لَكَ قيامك، في الماضي والمستقبل، والمنع يقع في المستقبل، فلا يقال: منعتُكَ أَنْ قُمتَ، ويقال: مَنَعْتُكَ أَنْ تَقومَ، ولذا جاءت في المستقبل[66].

رابعاً: مَا شَاء اللَّهُ:

هذا أُسلوب تعرض له الفرّاء لمجيئه في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: 39]، فقد أَجاز رفع «ما» بالضمير المحذوف، تريد: هو ما شاء اللَّهُ، ويكون من باب المبتدأ والخبر، كما أَجاز أَن تكون مرفوعة أَصلاً على تقدير: ما شاءَ اللَّهُ كانَ، ولمَّا طرحت «كانَ»، نُصبت «ما» بالفعل «شاء» على المفعولية[67]. وبهذا يكون قد أَجاز تحويل جملة الشرط إِلى جملة خبرية بطرح الجواب.

خامساً: ماذا ومَن ذا:

لقد أَجاز الفرّاء في «ماذا» ثلاثة معان، أَحدها أَن تفيد الاستفهام المحض على جهة التعجب في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: 50]، على أَن ترفع بما عاد عليها في «منه»، أَي: إِنها مبتدأٌ،

---

(64) انظر الفرّاء 1/ 163.

(65) انظر الفرّاء 1/ 163 ـ 164، والمصدر نفسه 1/ 464.

(66) انظر الفرّاء 1/ 165.

(67) انظر الفرّاء 2/ 145، وانظر هذا الإِعراب في إِعراب القرآن للنحاس 2/ 276، والتبيان للعكبري 2/ 848.

والمعنى الثاني الاستفهام أيضاً من دون أن تتضمن معنى التعجب، وذهب إليه في الآية نفسها، على أن يعرب في محل نصب بـ«يستعجل»، والضمير في «منه» يعود على «العذاب»[68]، والذي يفرق بين المعنيين كما هو واضح الإعراب، والمعنى الأخير أن «مَا» اسم استفهام، و«ذا» اسم موصول يرفع «مَا»[69].

أما «مَنْ ذا» فقد صرح الفرّاء بأن العرب توصل «مَنْ» في الاستفهام بـ«ذا» حتى تصير كالحرف الواحد، وأنه وجدها في بعض مصاحف عبد الله بن مسعود «منذا»[70]، وأشار في موضع آخر إلى جواز أن تكون «ذا» اسماً موصولاً شأنها شأن «ماذا»[71]. وبذا فإن «مَنْ ذا» تعرب بإعراب «مَاذا»، والفرق بينهما أن الأولى للعاقل والثانية لغير العاقل.

سادساً: مَنْ قائمٌ؟

لقد منع الفرّاء الأسلوب «مَنْ قائِمٌ؟»، في العربية في غير الشعر، وإنما يقال: مَنْ هو قائمٌ؟ وعلل هذا بأحد أمرين، أحدهما أن كلام العرب: مَنْ القائمُ؟ ومَنْ يقوم؟ وَمَنْ قام؟ ولذا أنزلوا «هو قائم» منزلة المعرفة أو منزلة الجملة الفعلية، ويفهم من كلام الفرّاء أن «مَنْ» يجب أن توصل بما يفيد معنى الجملة الفعلية، إذ تضمن ما بعدها معنى الفعل، وعلى هذا أجازه في المعرف. وقد جاء في الشعر بالنكرة، ومنه قول الشاعر:

مَنْ شَارِبٌ مُرْبِحٌ بالكأسِ نَادَمَنِي لا بِالحَصُورِ ولا فيها بِسَوَّار

والوجه الآخر أن العرب ربما كانت تتهيب أن توصل «مَنْ» بالنكرة لئلا يذهب بها إلى أنها حرف جرٍّ، فيجرون بها، فيقولون: مِنْ رَجلٍ يتصدَّقُ على إضمار «هَلْ مِنْ رجلٍ..»، وقد أُنشد هذا البيت بالجر والرفع:

---

(68) انظر الفرّاء 467، انظر في «ماذا» الكتاب 2/ 416 ـ 417، معاني القرآن للأخفش 123، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 72، وشرح الكافية 3/ 67، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 65 ـ 66، والنحو الكوفي 140.

(69) انظر الفرّاء 1/ 138.

(70) انظر الفرّاء 3/ 132، وانظر 1/ 157.

(71) انظر الفرّاء 1/ 138، وانظر في «مَنْ ذا» إعراب القرآن للنحاس 1/ 283، وشرح الكافية 3/ 66، وتفسير القرطبي 3/ 273، ومغني اللبيب 432، والنحو الكوفي 140.

مَـنْ رَسُـولٌ إِلـى الـثُّـريـا بِـأَنـي ضِقْتُ ذَرْعاً بِهَجرِهَا والكِتَابِ[72]

ونشير إلى أن الفرّاء أجاز أن يقال للمخاطب: أَذاهبٌ؟ وأَقائمٌ إِلينا[73]؟

سابعاً: كم رجُل أتاني:

لقد أَجاز الفرّاء في «رجل» النصب والجر، والرفع، أَما النصب فإنَّ «رجلاً» منصوب على التمييز و«كم» استفهامية، وأَما الجر فقد حذفت منه «مِنْ» الجارة لكثرة الاستعمال، وأَما الرفع فمرفوع بفعله المتأخر، وهو على نية التقديم؛ لأَن النكرات لا تتقدّم على أفعالها، أَو أَخبارها، وجعل من هذا قوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 249][74].

ثامناً: ما أَفعله:

وهو أُسلوب تضمنه القرآن، منه قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: 175]، وقد تعرض الفرّاء إلى هذا الأُسلوب، وأَجاز فيه وجهين، أَحدهما أَن «ما» اسم استفهام، وضمن الآية الاسم الموصول أَيضاً، وتقديره: فما الذي صبَّرهم على النار؟ والوجه الآخر أَن «مَا» تعجبية[75].

ويرى الفرّاء أَن التعجب يأتي من الاستفهام أَولاً، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: 17]، قال: (يكون تعجباً، ويكون: ما الذي أَكفره؟ وبهذا الوجه الآخر جاء التفسير، ثُمَّ عجَّبه، فقال: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ ثُمَّ فسر، فقال: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ أَطواراً نطفة)[76].

---

(72) انظر الفرّاء 2/ 26، ونشير إلى أَن النحاس قد خالف ما ذهب إليه الفرّاء في «مَنْ قائم»، انظر إعرابه 2/ 109، وذكر جواز هذا السيوطي، انظر همع الهوامع 1/ 72، وانظر القضايا النحوية في تفسير القرطبي 92.

(73) انظر الفرّاء 2/ 402.

(74) انظر الفرّاء 1/ 168 ـ 169، ونشير إلى أَن أَبا علي الفارسي قد تعرض في كتابه المسائل المنثورة إلى إِعراب مثل هذا الأُسلوب وما يمكن أَن يكون عليه ما بعد «كم» من الإِعراب، انظر 76 ـ 83.

(75) انظر الفرّاء 1/ 103.

(76) انظر الفرّاء 3/ 218، وانظر 3/ 237، والأُصول في النحو لابن السراج 98 ـ 100، والنحو الكوفي 132.

تاسعاً: مَا أَدْرَاكَ:

لم يشر الفرّاء إلى أَن هذا الأُسلوب من التعجب، وصرح أَن كل «ما أَدراكَ» في القرآن فقد أَدراه، وكل «ما يدريكَ»، فلم يدره[77].

عاشراً: لولاك...

لقد فرق الفرّاء بين «الولا» التي تفيد الشرط وبين التي تفيد معنى «هلا»، بأَن الأَخيرة توصل بالفعل، والأُولى توصل بالاسم المرفوع، وقد أَجاز أَن توصل بالضمير المتصل المختص بالنصب والجر، وأَعربه مرفوعاً، ولم يصرح بوجه الرفع، وصرح بأَنها خبرية، وأَن جوابها يكون باللام، ولا ريب أَنه يذهب إِلى أَنها مرفوعة بخبرها لإتمام المعنى به، ونشير إِلى أَنه أَجاز حذف خبرها إِذا عرف المعنى[78].

العامل في المبتدأ والخبر:

إِن مفهوم العامل عند الفرّاء في المبتدأ والخبر يتوقف على العلاقة الموجودة بينهما من حيث المعنى، ولذا نجد أَن فكرة العامل في المبتدأ والخبر قد تعددت بتعدد أَنماط الجملة الاسمية، وهذا يعني أَنه لا يمكن حصر العامل بقاعدة نحوية، وسنذكر تلك العوامل وموضعها في كتاب الفرّاء:

أولاً: أَنه صرح بأَن المبتدأ يرفع على الابتداء 1/ 192، 1/ 198، والخبر يرفع على الابتداء 1/ 348، ويرفع بالابتداء لا بحرف الجر 3/ 244.

ثانياً: أَنه مرفوع على الاستئناف 1/ 100، 2/ 99، 2/ 170، والاستئناف 2/ 251، ويمكن أَن يضم هذا إِلى الرفع بالابتداء.

ثالثاً: أَن المبتدأ مرفوع بالخبر المفرد انظر 2/ 246، 1/ 102 ـ 103، 3/ 299.

---

(77) انظر الفرّاء 3/ 280، ونقول: إنه لا ريب أَن هذا الأسلوب يفيد التعظيم، انظر إِعراب القرآن 3/ 743.

(78) انظر الفرّاء 2/ 35، والمصدر نفسه 2/ 85، 2/ 334، وانظر الكتاب 2/ 374، وتفسير القرطبي 2/ 91 ـ 92، والنحو الكوفي 68.

رابعاً : أنه مرفوع بالجملة التي بعده منها قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ 3/ 180، ويريد بالمعنى الذي تضمنته الجملة، وهو التعجب، انظر 2/ 247.

خامساً : الرافع للمبتدأ فعله 1/ 191، ويريد به الفعل، وقد يريد به اسم الفاعل 3/ 6.

سادساً : أنه مرفوع بالضمير العائد عليه 1/ 241، 2/ 99.

سابعاً : أنه رفعه بحرف الجر ظاهراً كان أو مقدراً، فقد رفعه بـ«في»، وباللام، 1/ 195، وبـ«على» 1/ 11، 2/ 40، وبـ«مِنْ» 1/ 308، 2/ 340، وبالكاف 2/ 76، ورفعه بحرف الجر المضمر 1/ 196، 2/ 234.

ثامناً : أنه رفعه بالجار والمجرور مثل «فيه» 1/ 452، 3/ 10.

تاسعاً: : أنه رفعه بالضمير المجرور بحرف الجر 3/ 38، كما رفعه بالاسم المجرور بحرف الجر 1/ 461.

عاشراً : أنه رفعه بـ«مع» 2/ 297.

حادي عشر : أنه رفعه بالمعنى الذي تضمنته الواو 1/ 198، ويريد بها واو المعية كما هو في قول الشاعر:

الآنَ بَعْدَ لِجاجتي تَلْحَوْنَنِي هلاَّ التَّقَدُّمُ والقُلُوبُ صِحَاحُ

ويمكن أن يضم هذا إلى الرفع بـ«مع».

ثاني عشر : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ المحذوف 2/ 243.

ثالث عشر : رفع أحدهما بالآخر 3/ 122.

ونشير إلى أنه كان يجيز في الاسم المرفوع أكثر من إعراب، كما هو في قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾ [غافر: 18]، فقد أجاز رفع «كاظمين» إما على تقدير: إذ هم كاظمون، وإما على الاستئناف[79]، وبذا تكون

(79) انظر الفرّاء 3/ 6.

مقطوعة مما قبلها، وهذا يشير إلى أن هناك فرقاً في الدلالة لوجود الفرق في الإعراب، فعلى الأول متعلقة بما بعدها؛ لأن الجملة متعلقة بـ«إذ»، و«إذ» متعلقة بالفعل الذي تقدمها، وعلى الثاني مقطوعة منها.

وقد يجتمع عاملان على ما يراه الفراء، ويشير إلى أنه مرفوع بأحدهما، ولم يذهب بالآخر إلى أنه خبر ثان، وقد يذهب بالآخر إلى أنه خبر إذا لم يرفع الأول، نذكر من هذا ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: 67]، فقد أعرب «مطوياتٌ» بالرفع خبراً للمبتدأ، وإذا ما نصبن فـ«السمواتُ» مرفوعة بالباء[80].

وهناك وجه إعرابي ذكره الفرّاء، يفهم منه أنه قد أجاز رفع الاسم على أنه مبتدأ، خبره اسم مجرور بحرف الجر المحذوف، دلَّ عليه ما تقدمه من معنى، ذكر هذا في توجيه رفع «الطير محشورة» في قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾... ﴿وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾ [ص: 19]، على أن «الطيرُ محشورةٌ» مرفوعة؛ لأنه لم يظهر معه الفعل، وليس في هذا ما يشكل غير أنه استشهد على ذلك بقول الشاعر:

وَرَأَيْتُم لِمُجَاشِعٍ نَعَماً ... وبَنِي أَبِيهِ جَامِلٌ رُغُبُ

فقد رفع «جاملٌ رغبُ»؛ لأن الفعل لم يظهر معه[81]، أي: لم يعمل فيه، وبذا فإن قوله «بني أبيه جاملٌ رغبُ» جملة اسمية، فيها الخبر «بني أبيه» مجرور بحرف الجر المحذوف، يفسره ما قبله «لمجاشع»، أي: ولبني أبيه.

ويستفاد من هذا أن الفرّاء قد أجاز أن يكون الخبر اسماً مجروراً بحرف الجر المحذوف، يفسره ما قبله، وأن الذي مكن هذا هو أن الواو في «وبني أبيه» توهم السامع أن ما بعدها معطوف على ما قبلها[82].

---

(80) انظر الفرّاء 2/ 425.

(81) انظر الفرّاء 2/ 401.

(82) نشير هنا إلى أن الأخفش قد وافق الكوفيين برفع الخبر بالمبتدأ، وهو حسنٌ غير أن رفعه بالابتداء أقيس عنده، انظر معانيه 9، وانظر في العمل في المبتدأ الكتاب 1/ 81، 1/ 406، 2/ 127، والمقتضب 2/ 49، 4/ 12، 126، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة «5»، «10»، وتذكّر =

يفهم من كل ما تقدم أَن العامل عند الفراء يتمثل بالعلاقة الموجودة بين المبتدأ والخبر من جهة، وبين الجملة الاسمية وما تقدمها من جهة ثانية. وهذا ما يشير إِلى تعدد العامل. ولو أَخذنا مثلاً رفع المبتدأ بحرف الجر في: عليٌّ في الدار، وأَردنا أَن نوجه هذا العامل، لقلنا: إِن وجود حرف الجر «في» هو الذي ربط بين «علي» و«الدار»، ولولاه لما صلح أَن يكون «الدار» من خبر المبتدأ علماً بأَن «الدار» معرفة، ولذا نراه يذهب إِلى أَن الرافع هو «في».

بقي أَن نشير إِلى أَن هناك قضايا في رفع الاسم على الابتداء، ونصبه على المفعولية، وفيها ما يوجب الرفع، وما يوجب النصب وترجيح أَحدهما على الآخر من خلال بعض الأَدوات كالواو والفاء، وهو مما يدخل في باب الاشتغال، وقد عالجنا هذا كله في مبحث الاشتغال، كما تناولنا قضية ضمير الفصل، وأَوضحنا موقف الكوفيين منها، وهي تدخل في باب المبتدأ والخبرِ، جاء ذلك كله في كتابنا «النحو الكوفي»، والرجوع إِلى الكتاب المذكور يغني مراجعتها ثانية.

ثمرة البحث:

إِن ما تقدم يمثل ما جاز أَن تكون عليه الجملة الاسمية التي كان يراها الفرّاء من خلال معالجته إِياها في القرآن الكريم، فقد أَجاز أَن تتقدم النكرة إِذا تعلقت بكلام قبلها، وفي غير ذلك تتأخر، وأَجاز أَن يقع المبتدأُ من المصدر، وأَن يخبر بالمصدر وبالظرف وبالجار والمجرور، وكان لتعدد القراءات وأَوجه الإِعراب التي يحتملها النص أَثر على المعنى، وهو ما دفع الفراء إِلى أَن يجيز أَكثر من وجه إِعرابي كأَن يعرب الاسمَ المرفوع تابعاً أَو خبراً لمبتدأ محذوف أَو مبتدأً لخبر محذوف، أَو تكون الجملة متعلقة بما قبلها، أَو مستأنفة. وكتابه غني

= أَن سيبويه قد ضعف الرفع بالجار والمجرور؛ لأَنها تلغى في نحو: عبدُ اللّهِ قائمٌ فيها، انظر الكتاب 2/ 9. ويمكن أَن يرد على هذا أَن «عبدُ اللّهِ قائمٌ فيها»، يختلف عن «عبدُ اللّهِ فيها»؛ لأَن في الأُولى وضح الحال التي عليها عبدُ الله، وهو القيام، أَما في الثانية فقد عُرف أَنَّ عبدَ اللّهِ فيها، ولم تُعرف الحال التي عليها، ولذا وجدنا أَن الفرّاء قد تعدد عنده العامل لاختلاف المعاني بدليل أَنه يرفع المبتدأ بالخبر المذكور أَو المحذوف مرة، وأُخرى يرفعه بحرف الجر المذكور.

بهذه الأَوجه من الإِعراب. كما وضحت صورة العامل عنده، وأَنها تتوقف على العلاقة الموجودة بين المبتدأ وما يتم به المعنى أَو ما يكون متمماً للمعنى.

المصادر والمراجع

- الأُصول في النحو لابن السراج، تحقيق. د. عبد الحسين الفتلي ط3، بيروت ـ 1988.
- إِعراب القرآن لإِبي جعفر النحاس تحقيق د. زهير غازي زاهد بغداد ـ 1977 ـ 1980.
- الإِنصاف في مسائل الخلاف لأَبي البركات بن الأَنباري، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ط3، مصر ـ 1955.
- التبيان في إِعراب القرآن لأَبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمّد النجار، مصر ـ 1976.
- الجامع لأَحكام القرآن لأَبي عبد الله محمّد بن أَحمد القرطبي، تحقيق إِسحاق إِبراهيم اطفيش، بيروت ـ 1966.
- شرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك، نسخة مصورة، القاهرة ـ 1918.
- شرح ابن عقيل تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط2، د.ت.
- شرح الكافية للرضي الإِسترآبادي، تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط2، بنغازي ـ 1996.
- شرح المفصل لابن يعيش، منشورات مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.
- القضايا النحوية في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه، إِعداد كاظم إِبراهيم كاظم، كلية الآداب، جامعة القاهرة ـ 1982.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق الأُستاذ عبد السَّلام هارون، القاهرة ـ 1968.
- المسائل المنثورة لأَبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، منشورات مجمع اللغة العربية في دمشق، د .ت.
- معاني القرآن لسعيد بن مسعدة الأَخفش، تحقيق فائز محمّد الحمد، ط2، الكويت ـ 1981.

- معاني القرآن لأَبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمّد علي النجار وآخرين، القاهرة ـ 1972.
- معاني القرآن وإعرابه لأَبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت ـ 1973.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمّد علي حمد اللّه، ط5، بيروت ـ 1979.
- المقتضب لأَبي العباس المبرد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ـ 1988.
- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن، د. كاظم إبراهيم كاظم، منشورات عالم الكتب، بيروت ـ 1998.
- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مَكْرَم، ط2، بيروت ـ 1987.